السنة: السادسة المجلد: 06 العدد: 01 ص ص:685- 699
EISSN2676-1645 ISSN 2543-375X

سياسة التمييز الايجابي وإدارة التنوع في ماليزيا

Positive discrimination policy and diversity management in Malaysiaسلطان

عادل بن عمر*، جامعة سطيف2
a.benamor@univ-setif2.dz

تاريخ الإرسال: 2020/04/01 تاريخ القبول: 2020/05/29

الملخص

تتناول هذه الورقة البحثية مفهوم التمييز الايجابي باعتباره من أهم السياسات التي تتبعها الدول التعددية لإدارة التنوع في مجتمعاتها، لتغيير وضعيات اجتماعية غير متوازنة لتحقيق المساواة الفعلية المنصفة وتصحيح نواقص المساواة الصورية في الفرص، لتحقيق الاندماج الوطني والمحافظة على الوحدة الوطنية.

وماليزيا من الدول التي تشهد تعددية مجتمعية حيث تتكون من عدة جماعات اثنية، وعرفت بعض الصراعات العرقية نتيجة التفاوت بينها، وعليه طبقت إجراءات التمييز الايجابي من اجل تمكين المالايو للنهوض بمستواهم، ولهذا فهذه الورقة البحثية تهدف إلى دراسة مدى فعالية سياسة التمييز الايجابي في تحقيق السلام الاثني في ماليزيا وتجاوز الصراعات الاثنية ومنه المحافظة على وحدتها الوطنية.

الكلمات المفتاحية: التمييز الايجابي، ماليزيا، العدالة التعويضية، التنوع

*المؤلف المراسل

abstract

This research paper deals with the concept of positive discrimination as one of the most important policies pursued by pluralistic countries to manage social diversity, to change unbalanced social situations to achieve effective and equitable equality and change the formal equality in opportunities, in order to achieve national integration and the preservation of the national unity, Malaysia is one of the countries that consists of several ethnic groups, it knew some racial conflicts as a result of the disparity between them.

it applied the procedures of positive discrimination in order to enable the Malay to rise their level. this paper aims to study the effectiveness of the positive discrimination policy to achieve ethnic peace In Malaysia, and averried the ethnic conflicts to save its national unity

.Keywords: positive discrimination, Malaysia, compensatory justice, Diversity.

مقدمة

تعمل الدول على التقليص من التفاوتات بين الجماعات الإثنية لمعالجة الحرمان والظلم الذي تعاني منه، من خلال اعتماد إجراءات نوعية للتعامل مع تنوعها الثقافي، وعلى أساسها اعتماد تدابير التمييز الايجابي الذي يعد مدخلا أساسيا للتعاطي مع واقعها التعددي لتكريس قيم التضامن والتسامح بين الجماعات الاثنية لتحقيق العيش المشترك منه الحفاظ على الوحدة الوطنية.

إلا أن التمييز الايجابي غدا محل نقاش من حيث كونه هل هو ضمان لمبدأ المساواة أم خرق له، وكذلك من حيث الآثار المترتبة عنه في بناء المجتمع العادل، على الرغم من أن الهدف البعيد المدى من اعتماد التفضيل الايجابي هو بناء المجتمع العادل والمحايد الذي تتمتع فيه كافة المكونات الثقافية والاجتماعية بفرص متساوية لنيل المنافع المادية.

وتعتبر ماليزيا من الدول التعددية التي طبقت التمييز الايجابي لفك الارتباط التلازمي بين الاثنية والمستوى الاقتصادي والاجتماعي، بمنح الملايو مزايا تفضيلية في كافة المجالات للارتقاء بمستواهم الاقتصادي، وتجاوز وتحجيم التفاوت الحاد بين المالايو وغيرهم من الجماعات الأخرى بإعادة توزيع المكاسب

الاقتصادية بين الجماعات الإثنية، وإتاحة الرفاهية الاقتصادية لجميع المواطنين دون تفرقة وتحقيق السلام الاثني ومنه تحقيق الوحدة الوطنية.

وعليه فما المقصود بالتمييز الايجابي؟ والى أي مدى استطاعت تدابير التمييز الايجابي في الحفاظ على الوحدة الوطنية في ماليزيا؟

وللإجابة على هذه الإشكالية يتم تقسيم البحث إلى محورين أساسين، المحور الأول مفاهيمي، في حين المحور الثاني تطبيقي، وذلك على النحو التالي:

1/ مفهوم التمييز الايجابي.

- تعريف التمييز الايجابي وأشكاله.
- نشأة وتطور التمييز الايجابي
- التمييز الايجابي بين المدافعون والمعارضون

2/ الخبرة الماليزية في تطبيق التمييز الايجابي

- مبررات العدالة التعويضية في ماليزيا
- تطبيقات العدالة التعويضية في ماليزيا

أولا: مفهوم التمييز الايجابي

التمييز الايجابي له عدة تسميات؛ فيسمى في أمريكا العمل الايجابي وفي أوربا يسمى التمييز الايجابي، كما يسمى كذلك المعاملة التفضيلية، والعدالة التعويضية.

1. نشأة وتطور التمييز الايجابي

استخدم المفهوم في الولايات المتحدة الأمريكية في ستينات القرن الماضي لصالح جماعات مثل السود واللاتين والسكان الأصليين والمرأة، وذلك بهدف تعزيز إجراءات عدم التمييز، حيث سن الرئيس جون كندي أمر تنفيذي في 1961، وبعده سن ليندون جونسون في 1965 أمر آخر يشترط على أرباب العمل التابعين إلى الحكومة بإتباع سياسية التمييز الايجابي للتوظيف بغض النظر عن العرق أو الدين أو الأصل القومي، وفي 1968 تم إضافة نوع الجنس إلى قائمة مناهضة التمييز، (http//www.Researchgate.net).

ويلاحظ على هذين المرسومين أنهما يركزان على إلغاء أشكال التمييز العرقي دون الإشارة إلى ضرورة اتخاذ مجموعة من التفضيلات الجماعية، وهو

ما تم تداركه في تشريعات لاحقة، وفي في 1971 تم النص على زيادة المنافع المادية للأقليات والنساء الأقل انتفاعا، وتحديدا اللاتين والأمريكيين الأصليين والسود والنساء باعتبارهم المستفيدين من المناصب والوظائف والقبول في الجامعات وأحيانا مصادر الثروة كالقروض والعقود في قطاع الأعمال والمساعدات المالية، (http//www.Researchgate.net).

كما نصت عليه مجموعة من الاتفاقيات الدولية؛ كاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في 1965 في مادتها الأولى على أنه "لا تعتبر من قبل التمييز العنصري أية تدابير خاصة يكون الغرض الوحيد من اتخاذها تأمين التقدم الكافي لبعض الجماعات العرقية أو الاثنية المحتاجة أو لبعض الأفراد المحتاجين إلى الحماية التي قد تكون لازمة لتلك الجماعات وهؤلاء الأفراد لتضمن لها ولهم المساواة في التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، أو ممارستها شرط عدم تأدية تلك التدابير كنتيجة لذلك إلى إدامة قيام حقوق منفصلة تختلف باختلاف الجماعات العرقية، وشرط عدم استمرارها بعد بلوغ الأهداف التي اتخذت من اجلها"، (https://www.ohchr.org).

كذلك نصت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في 1979 على أنه "لا يعتبر اتخاذ الدول الإطراف تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة تمييزا كما تحدده هذه الاتفاقية، ولكنه يجب أن لا يستتبع بأي حال كنتيجة له، الإبقاء على معايير غير متكافئة أو منفصلة كما يجب وقف العمل بهذه التدابير عندما تكون أهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة قد تحققت"، (https://www.ohchr.org).

كما نصت لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة أن مبدأ المساواة يتطلب أحيانا أن تلتزم الدول بالتمييز الايجابي لكي تقلل أو تقضي على الحالات التي تتسبب أو تساعد على دوام التمييز الممنوع بالميثاق.

وعليه تم تطبيق التمييز الايجابي في العديد من الدول وكرسته في دساتيرها لتصحيح الوضعيات التفاوتية التي كانت نتيجة التمييز المنهج الذي مارسته الجماعة المهيمنة على الجماعات المهمشة على أساس عرقي أو جنسي.

2. تعريف التمييز الايجابي وأشكاله:

أ. تعريف التمييز الايجابي: يدل المفهوم على مجموعة من الآليات التي تبلورها الدولة عبر قواعد قانونية لتغيير وضعيات اجتماعية غير متوازنة لتحقيق المساواة الفعلية المنصفة وتصحيح نواقص المساواة الصورية في الفرص، حيث لا يتطلب أن تكون الوظائف العامة والمراكز الاجتماعية مفتوحة بالمعنى الصوري، بل يجب أن يكون الجميع له فرصة عادلة في الحصول عليها، أي أن تحقيق مصلحة أعضاء المجتمع الذين هم اقل مركزا، باعتبار انه من الظلم معاملة أشخاص مختلفون بطريقة واحدة، (رولز 2009، ص.150) .

كما يقصد بالتمييز الايجابي* مجموعة التدابير التي لها طابع مؤقت تهدف إلى تصحيح وضع جماعة مستهدفة في واحد أو أكثر من جوانب حياتها الاجتماعية فهو اعتماد مبدأ الأفضلية في التعامل بناء على العرق أو اللون أو الجنس أو الأصل لكي تميز مجموعات مهمشة في التوظيف أو التعليم أو الاستخدام وذلك بغرض السعي لإصلاح التمييز الذي مورس ضدهم في السابق، (عميور 2018، ص.542).

ويعرف على انه السياسة الرامية إلى معالجة التفاوتات الاجتماعية الناجمة عن الحرمان المادي في أوساط أعضاء الأقليات المحرومة بان تتاح لهم فرص العمل والترقية الوظيفية وفرص التعليم على قدم المساواة مع أعضاء الجماعة المهيمنة، (http//www.Researchgate.net).

وعليه فالتمييز الايجابي هو اتخاذ جملة من الإجراءات التفضيلية** المؤقتة لتمييز جماعة مهمشة تاريخيا على أساس العرق أو الأصل أو الجنس بمنح

* ولعل وصف هذا التمييز بالايجابية يعني انه مباح والغرض منه تأمين التقدم الكافي لبعض الجماعات شرط عدم إقامة حقوق منفصلة وعدم استمرارها عند بلوغ الأهداف التي اتخذت من اجلها، كما انه يدل على أن هناك تمييز سلبي ممنوع، وهو الذي يستهدف عرقلة الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها على قدم المساواة.

** تأخذ عدة أشكال كالقروض والمساعدات والتدريبات والتعيينات، وتكون في شكل تخصيص حصص نسبية لمجموعات الأقلية في الهيأت التشريعية والوظائف الحكومية والمؤسسات التعليمية، فيكون مثلا بإمكان أفراد الطائفة التمتع بامتياز الدخول إلى المدارس والجامعات حتى إذا

أفرادها الأولوية في مجالات مختلفة للحياة كالتعليم والتوظيف والتمثيل التشريعي بهدف إلغاء التمييز السلبي الذي مورس ضدها في السابق وتحقيق المساواة الفعلية مع الجماعة المهيمنة.

وتجدر الإشارة إلى ضرورة التمييز بين التمييز الايجابي ونظام المحاصصة، فهما يتشابهان في قضية التمثيل المضمون للجماعات المحرومة حيث أن المجالس يجب أن تشمل كافة تركيبة المجتمع، فضلا على أنهما وسيلة لتوزيع المنافع والفرص بصورة متباينة من منطلق التعويض عن الحرمان وقلة الحيلة الذي تتميز به هذه الجماعات، إلا أنهما يختلفان في كون المحاصصة تهدف إلى محافظة الجماعات الاثنية على خصوصياتها الثقافية وتحصينها من سياسة الاستيعاب التي تمارسها الجماعة المهيمنة على هويتها الثقافية، في حين أن التمييز الايجابي يهدف إلى دعم ومساعدة الجماعات المحرومة للاندماج في ثقافة الأكثرية المهيمنة، فضلا على انه إجراء مؤقت يزول بزوال السبب المنشأ له وهو التفاوت بين الجماعات بخلاف المحاصصة التي هي إجراء دائم، (http//www.Researchgate.net).

ب.أشكال التمييز الايجابي: وهي تتجلى في ثلاثة أشكال أساسية وهي(http//www.researchgate.net).

ـ التمييز الايجابي الداعم: ويطلق على هذا الشكل التعزيز حيث تخصص فيه بعض الوظائف والمقاعد الدراسية لأبناء الأقليات والنساء حصرا، حيث يتم قبول أبناء الأقليات في الوظائف والدراسة بالجامعات حتى وان كانت مؤهلاتهم اقل من مؤهلات الأكثرية بفعل اعتماد معيار الانتماء الاثني أو الجنسي.

ـ التمييز الايجابي العلاجي: ويتمثل في الإجراءات المتخذة لتعويض أعضاء الأقليات والنساء عن التمييز الذي تعرضوا له، ومعالجة ما أصابهم من ضرر وحرمان في الحاضر والماضي، مثلا تخصيص نسبة معينة من إجمالي الوظائف المتاحة للجماعة المحرومة.

لم يستوفوا الشروط العامة المطلوبة للأغلبية وهذا ما يشكل تمييز خطير في حقها، إلا انه بهدف إلى إعادة هيكلة التوزيع الوظيفي وبناء عدد من الطوائف للوصول إلى مجتمع عادل.

ـ التمييز الايجابي التنويعي : ويقصد به تنويع الكيان الطلابي في الجامعات حتى لا تكون جامعات معينة حكرا للجماعة المهيمنة ثقافيا، وذلك باعتماد العرق كعامل أساسي للقبول في مؤسسات التعليم العالي، حيث تمنح الأفضلية لصالح الأقليات على حساب الجماعة المهيمنة، وكذلك عن طريق اشتراط شروط إضافية على أبناء الجماعة المهيمنة من اجل تمكين أبناء الأقلية من الدراسة في الجامعة.

3. التمييز الايجابي بين المدافعون والمعارضون

يعتبر التمييز الايجابي استثناء لمبدأ عدم التمييز، ويجد مبرراته في أن الأغلبية قد تحيزت تاريخيا ضد الأقلية، ولهذا فعليها تقبل انعكاس الوضع،(فلاينر 2001، ص.56) غير أن هناك من يجادل بأن هذا التمييز لا يعتبر تعويض على تمييز عنصري سابق مارسته الأغلبية ضد الأقلية، بل أن مساعدة الأقلية بات طريقة مجدية لمعالجة مشكل وطني،(ساندل 2009، ص.228) أي انه يمثل تحالف العقلاء لتحقيق مجتمع ديمقراطي مستقر، وأداة لرفع المظالم التاريخية عن الفئات المهمشة من اجل الوطن.

ويرى المدافعون عن التمييز الإيجابي بأن المساواة الشكلية لا تحقق مجتمع عادل ومنصف، كونها لا تراعي السياقات السوسيو - اقتصادية، ولهذا جاء هذا المفهوم الجديد لتحقيقها على ارض الواقع، فنظام الحصص بقوة القانون المخصص للجماعات في المؤسسات التمثيلية، وفي الجامعات يصحح انعدام العدالة الناتج عن العوامل الدينية والثقافية والمجتمعية ويحقق تكافؤ الفرص الفعلي،(اعبوشي 2009، ص.103) أي أن إنصاف المحرومين في المجتمع سيزيد من التضامن والانسجام الاجتماعي ويقلل من مبررات تفكك الدولة، ويزيح المخاوف الأمنية بين الجماعات، ومنه فهو يحول دون تبلور الثقافات الفرعية ذات الطبيعة الانفصالية التي تهدد بتصعيد الصراع العرقي،(كميلكا 2011، ص.25).

رغم ذلك فهذا التمييز لا يزال منتقدا على أساس أن الأبناء لن يتحملوا مسؤولية أخطاء الآباء باعتبارهم هم الذين همشوا الأقلية، كما انه عبارة عن تمييز معكوس يعجز عن تسوية الخلافات، فبدلا من أن يكون التمييز

الايجابي وسيلة لمعالجة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية يتحول إلى عامل مثير للتوتر والعداوة بين مكونات المجتمع من خلال النفخ على رماد المظالم التاريخية وجعلها سببا لانتفاع بعض الجماعات على حساب الجماعة المهيمنة.

علاوة على أن تعويض المحرومين عن أخطاء الماضي ستفضي إلى كسل الأقليات، واعتمادها على استحصال المنافع وفقط، فضلا عن انه يصعب إلغاء هذه السياسة مستقبلا حيث تعتبره الأقليات حقا مكتسبا وأي محاولة لذلك يثير التوتر، كما أن هناك من يجادل بان هذه السياسة تؤدي إلى اصطفاف الفرد داخل جماعته للاستفادة من المزايا وهو ما يخل بمفهوم المواطنة ويعمق الانقسامات الاثنية ويثير التوتر والعداء داخل المجتمع.

ثانيا: الخبرة الماليزية في تطبيق سياسة التمييز الايجابي

يشهد المجتمع الماليزي تعددية اثنية إذ يتكون من ثلاثة جماعات رئيسية هي المالايوية بنسبة 58% من إجمالي سكان الدولة، والصينية بنسبة 31% من السكان، والهندية بـ 9% بالإضافة إلى بعض المجموعات الثانوية الأخرى بنسبة 2% من مجموع السكان، (المنوفي 2006، ص.40) وتعكس هذه التركيبة المجتمعية تباينا واسعا في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ترتد في أصلها إلى اختلالات بينية في الأعراق والأديان والثقافات والانتماءات، ولهذا هيمنت المعضلة الاثنية المالايوية على سياسات الحكومات المتعاقبة بعد الاستقلال، وأولتها الأهمية القصوى من أجل تحقيق السلام الإثني ومن ثم المحافظة على الوحدة الوطنية.

وكان لأحداث مايو 1969 الدور الكبير في بلورة التفكير حول كيفية التعامل بين الجماعات المختلفة، وفي هذا الإطار تم طرح السياسة الاقتصادية الجديدة (1970 -1990) لمواجهة الفقر بغض النظر عن الانتماء العرقي، وإعادة هيكلة المجتمع لفك الارتباط بين الانتماء العرقي والدور الاقتصادي، وهو ما يعني زيادة حصة المالايو الاقتصادية وضمان المزيد من الفرص الوظيفية والتعليمية لهم.

1. مبررات العدالة التعويضية في ماليزيا:

هناك شبه تطابق بين التقسيمتين العرقية والدينية للسكان، إلا أن هناك مفارقة في القوة الاقتصادية، حيث أن المالايو وهم السكان الأصليون يشكلون أغلبية السكان، في حين يفتقرون إلى النفوذ الاقتصادي(أي أنهم فقراء)، بخلاف الصينيين الذين يشكلون أقلية في المجتمع إلا أنهم يهيمنون على المقدرات الاقتصادية، (عزالدين 2010، ص.134).

وكان السبب في تفجر المواجهات العرقية بين الملايو والصينيين بعد الاستقلال هو الاختلالات الاقتصادية وغياب المساواة الاقتصادية، حيث أن أغلبية سكان ماليزيا وهم الملايو كانوا يحوزون على 2.4% من ثروة الدولة وينتشر الفقر في أوساطهم بنسبة 65 % نتيجة لتمركزهم في نشاط الزراعة والصيد، في حين الصينيين وهم أقلية كانوا يسيطرون على ثلث ثروة الدولة نتيجة لاشتغالهم في نشاط التجارة والصناعة، وهو الأمر الذي رفضه المالايو بشدة وأدى إلى تفجر العنف الاثني، ولهذا فالفقر والتنمية هما المحددان الأساسيان للسلام الطائفي وليس التعدد الاثني في حد ذاته(Baginda2003.p.16).

يضاف إلى ذلك سوء تقدير الحكومات الماليزية لطبيعة العلاقات بين الجماعات الإثنية، وفشلها في إرضاء طرفي المعادلة الإثنية الملايو والصينيين، حيث كان يعتقد تنكو عبد الرحمن* أن ما يرضي الصينيين هو تحقيق أكبر قدر من الربح المادي وان ما يرضي الملايو هو السيطرة على الوظائف الحكومية وهيمنة حزب الأمنو في التحالف، إلا أنه فشل في إدراك مطالب الطائفتين؛ حيث كان الملايو يطالبون بالتوزيع العادل للثروة، أما الصينيين فيطالبون بالمشاركة في السلطة، علاوة على خطأ في إدارة التعددية العرقية باعتماد أسلوب الفصل بين الجماعات في شتى المجلات الاقتصادية والتعليمية،(Mahatir 1970, p.15).

* هو أول رئيس لماليزيا بعد الاستقلال

ولهذا فسياسة إعادة هيكلة المجتمع الماليزي للقضاء على التطابق بين العرق والموقع الاقتصادي، بكون الملايو فقراء والصينيين أغنياء، ترمي إلى النهوض بالجماعات الاثنية في كل المجالات وعدم إهمال أي واحدة منها، مع الحرص على أن يكون ذلك ليس على حساب أي جماعة اثنية وفق شعار أن الحكومة لم تسرق بولس لتدفع لبطرس، أي لا يمكن الأخذ من ثروة الأغنياء وإعطائها للفقراء وإنما بتوفير الحماية والمساعدة للفقراء عل حساب الأغنياء عن طريق الضريبة التصاعدية، (سليم 2006، ص.35)

وفي هذا الإطار يرى مهاتير محمد أن محاولة تحقيق المساواة بين الجماعات الاثنية تؤدي إلى الصراع، لأنها لا تحقق العدل بل تنتج مزيد من الفوارق والتباين بين الطوائف المعنية، ولهذا فهي ضارة بالمجتمع ومستحيلة، وهذا ما دفع الحكومة إلى إتباع سياسات غير متساوية بين غير المتساوين، قوامها الانحياز إلى الطرف الأفقر لتحسين وضعه، وهذا ما تجسد في تخصيص حصة تعليمية للملايو في حين لم يحصل الصينيين على الموافقة لإقامة جامعة صينية، وكذا تطبيق قاعدة 4:1 عند تعيين الملايو وغيرهم في الخدمة المدنية ألأمر الذي أدى إلى تراجع الاستثمار الصيني وشعور الصينيين بأنهم لن يحققوا الوجود السياسي الفعلي في ماليزيا، (عبد الخالق 2005، ص.22).

2ـ تطبيقات العدالة التعويضية في ماليزيا

أولت الحكومات الماليزية المتعاقبة أهمية قصوى للتعاطي مع مسائل التعددية الاثنية في سبيل تحقيق الوحدة الوطنية، واعتمدت في صياغة استراتيجياتها التنموية على وضع هدف إعادة توزيع الثروة لتفادي المصادمات العرقية، وذلك باتخاذ التدابير التي تكفل المساواة بين مختلف الجماعات العرقية، حيث قدم الرئيس تون عبد الرزاق السياسة الاقتصادية الجديدة ثم جاءت سياسة التنمية القومية التي بلورها مهاتير محمد لتحقيق رؤية ماليزيا دولة متقدمة 2020 مع التركيز على الكيف لا الكم.

وانتهجت الحكومة الماليزية فلسفة تحقيق العدالة الاجتماعية التعويضية(التمييز الايجابي)، حيث كرس الدستور أولوية مكانة الملايو في عدد من القوانين والسياسات وضرورة منحهم مزايا تفضيلية، بتحسين الوضع

الاقتصادي للملايو ومنحهم المزيد من الفرص الاقتصادية، والتعليمية وفتح المجال أمامهم للترقي في الوظائف الحكومية، وتمكينهم من اكتساب المهارات المهنية المتميزة لتحقيق التوازن الاقتصادي مع غير الملايو ، مع عدم الإضرار بالطوائف الأخرى، أي أن الحكومة لن تسرق بطرس لتدفع لبولس، وهذه العدالة الإثنية ستؤدي بدورها إلى تحقيق السلام الاجتماعي والتناغم الاثني كون التمييز لا يؤدي إلى بناء أمة ماليزية، (Mahatir,pp 150-154.).

وفي هذا الإطار ساعدتهم الحكومة على الدخول في القطاع الصناعي والتجاري من خلال تكوين شركات أعمال عندما تنجح تسلم للملايو مع توفير القروض لهم، كما اشترطت لإقامة أي مشروع أن يشغل 30% على الأقل من الملايو مع تشجيعهم على تولي مناصب إدارية مناسبة، وكذا السماح للملايو بتملك 30% من أسهم الشركة، ونتيجة لهذه الإجراءات ارتفعت نسبة ملكية الملايو في أسهم الشركات إلى 20 % في عام 1990 بعدما كانت 1.5 %عام 1969 ، إلا أن هذه الزيادة لم تكن على حساب الصينيين وإنما جاءت على حساب الاستثمار الخارجي، (عوض 2010، ص.20).

كما تم تخفيض نسبة الفقر من 49.3 %سنة 1970 الى 16.5 %سنة 1990 ، وزادت نسبة تأهيل المالايو البومبترا الآخرين في المحاسبة والهندسة والطب والمحاماة من 4.9 % عام 1970 إلى 29 % سنة 1990.

وركزت ماليزيا على التعليم الوطني لسد الفجوة بين الجماعات الاثنية المختلفة بتطبيق نظام المدارس المتكاملة أو المتحدة التي تجمع في مبنى واحد المدارس الملايوية والصينية والتاميلية في منتصف الثمانينات، وزيادة قدرة المدارس الوطنية (الحكومية) على اجتذاب جميع الأعراق بتزويدها بالأجهزة والكفاءات بغض النظر عن انتمائها الاثني للتنشئة على الوحدة الوطنية.

علاوة عن العمل بنظام الحصص في الجامعات وفقا للتكوين العرقي 55 % للملايو و45 % لغيرهم، (Santhiram 2010. P.140) وإنشاء مدارس خاصة بالمالايو تقابل المدارس المتكاملة، لسد الفجوات التعليمية الناتجة عن التباين في المستويات المادية والعقلية والعوامل الجغرافية وذلك بمساندة الفئات الأقل حظا(الملايو) حتى يتحقق التوازن.

وعلي المالايو استغلال الدعم والاستعداد للدخول إلى معترك الحياة الاقتصادية، بعد تخلي الدولة عن دورها التفضيلي في العملية التنموية باعتبار انه لا يمكن أن يستمر إلى الأبد ، كما أنه يمكن تفسير القبول النسبي من غير المالايو لهذه السياسات يعود إلى ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي وانعكاسها على كافة فئات المجتمع الماليزي.

وتدل التجربة الماليزية لإدارة التعدد الاثني على أهمية اعتماد مدخل التنمية الاقتصادية لاحتواء الصراعات الاثنية بعد الاستقلال خاصة بعد اندلاع أعمال العنف الاثني في 1969 ،(دي كويلار 1995 ، ص.61) التي جاءت نتيجة الخلل في توزيع الثروة بين المالايو والصينيين، ولهذا جاءت السياسات المتبعة جراء ذلك إلى تصحيح الوضع بإعادة توزيع الثروة على طوائف المجتمع الماليزي، وذلك بتمكين الملايو من الاستفادة من الثروة بعدما كان يسيطر عليها الصينيين، وبذلك استطاعت ماليزيا تحقيق الاستقرار من خلال تبني مفهوم – ماليزيا كشراكة أو ماليزيا المتحدة -(http:/www.Kantakji.com) أي مشاركة مختلف الطوائف المكونة للمجتمع الماليزي في التنمية، وبهذا تم كسب تأييد الصفوة الاقتصادية الصينية من جهة، والأغلبية المالايوية الفقيرة بتقديم امتيازات لها من جهة أخرى، وهنا تكون لديهم شعور بالاستفادة الحقيقية من عملية النمو، الأمر الذي انعكس في تضافر الجهود للخروج من الكبوة، وسمح بالانتقال السلمي للثروة من الأقلية الصينية إلى الأغلبية المالاوية،(منير 2006، ص.24) في مقابل قبول الصينيين بسياسات التمييز الايجابي المنتهجة لصالح المالايو في المجال الاقتصادي والتعليمي، لاقتناعهم أن هذا التمييز يقلل من جاذبية الخيارات المتطرفة ويمثل الحل للمعادلة الطائفية وتحقيق السلام في ماليزيا.

خاتمة:

وعليه فالتمييز الايجابي يعزز الوحدة الوطنية من خلال إيجاد الثقة المتبادلة بين الجماعات المختلفة وعلى أساس تحقيق العدالة وتقليص مستويات الحرمان لدى الجماعات التي عانت تاريخيا من التهميش، وهو يستهدف المصلحة العامة كون تمكين الجماعات المحرومة يعد عاملا ضامنا للأمن داخل الجماعة الوطنية، إذ يخلق الثقة المتبادلة ويقلل من التوتر الناجم عن الشعور بالظلم الاقتصادي والاجتماعي لدى الجماعات المحرومة، ويحد من جاذبية الخيارات المتطرفة لديها.

والتمييز الايجابي ما هو في جوهره إلا وسيلة من وسائل المساواة الفعلية، هدفه التنمية وضمان مشاركة كافة مكونات المجتمع في ممارسة السلطة والاستفادة من خيرات الوطن، وباعتباره وسيلة لا غاية فمن الطبيعي أن يكون مؤقتا مرتبط بتحقيق الجماعة المعنية الحد اللازم لتكون على قدم المساواة مع البقية، إي انه وسيلة لتفعيل المساواة لا للحد منها.

وتدل التجربة الماليزية في التمييز الايجابي على أن عملية تهدئة الصراعات الاجتماعية والثقافية تتوقف على توسيع المصالح المشتركة بين الطوائف، بزيادة فرص التعلم والعمل وتحسين مستويات المعيشة لجميع الطوائف، ولهذا تم التركيز على مقاربة تنمية المصالح المشتركة للطوائف المختلفة - الكل يكسب - لتعزيز عوامل الاتفاق والاندماج في المجتمع الكلي، وتحييد عوامل الاختلاف لمواجهة الصراعات الاثنية، وهو أسلوب رضائي يستقطب النخب عند اقتناعها بأهمية الشراكة في الحصول على نسبة معينة من المنافع، سواء في تقاسم السلطة أو في تقلد المناصب العامة في الدولة، أو في الحصول على نصيب عادل من الثروات الاقتصادية.

□

قائمة المراجع

جابر، سعيد عوض. (2010). رؤية القيادة لقضايا الإصلاح في ماليزيا، في: قضايا الإصلاح في ماليزيا، تحرير: هدى متكيس وحسن بصري، القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة.

خافير، بيريز دي كويلار وآخرون. (1995). التنوع الإنساني المبدع، القاهرة: مركز مطبوعات اليونيسكو.

رولز، جون، (2009). العدالة كإنصاف: إعادة صياغة، تر: حيدر حاج إسماعيل، بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

ساندل، مايكل. (2009). اللبرالية وحدود العدالة، تر: محمد هناد، بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

السيد، محمد سليم. (2006). النسق السياسي العقيدي لمحضير محمد، في: الفكر السياسي لمحضير محمد، محمد السيد سليم، القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة.

عزالدين، ناهد. (2010). تطور مؤسسات المجتمع المدني في ماليزيا، في: قضايا الإصلاح في ماليزيا، تحرير: هدى متكيس وحسن بصري، جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، برنامج الدراسات الماليزية.

عبد الخالق، نيفين. (2005) ، تحديات التنمية في ماليزيا: خلفية متعددة الأبعاد، في: كمال المنوفي وجابر سعيد عوض (محرارن)، النموذج الماليزي للتنمية، القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة.

كيميلكا، ويل. (2011). أوديسا التعددية الثقافية: سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع، تر: إمام عبد الفتاح إمام، عالم المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والعلوم.

المنوفي، كمال وآخرون. (2006).الأطلس الماليزي، القاهرة: برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة.

Baginda, Abdul Razak. (2003) Malaysia in transition : politics and society, London : Asean acadimic press..

Mahatir, Mohamed. (1970). The Malay dilemma, Singapore: times books international. .

Tan, Y.Sua and R. Santhiram,(2010) the éducation of ethnic minorities : the cace of Malaysian Chinese, Selangor : vinlin press

توماس، فلاينر. (2001)، في مواجهة التنوع، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، عدد 167.

عميور، خديجة. (2018) ، التمييز الايجابي لصالح المرأة في المواثيق الدولية والقانون الجزائري، دفاتر السياسة والقانون، مجلد 10، عدد19.

منير، حسن منير. (2006)، الفقر في العالم الإسلامي: تجربة ماليزيا نموذج ناجح، مجلة الرابطة، عدد 483.

اعبوشي، الحسن. (2009). دور القانون في توطيد المواطنة: قراءة في إجراءات التمييز الإيجابي، في: المواطنة والوحدة الوطنية في الوطن العربي، اشغال الندوة المنظمة من طرف مخبر الدراسات الدستورية والجمعية العربية للعلوم السياسية ، مراكش.

علي المجيد، حسام الدين. التفضيل الايجابي مدخل لمعالجة أزمة الاندماج في الولايات المتحدة الأمريكية، على الموقع:

http//www.researchgate.net/publication/304168632.

علي المجيد، حسام الدين. سياسة التمييز الايجابي والكوتا النيابية: مقاربات ادارة التنوع الثقافي، على الموقع:

http//www.researchgate.net/publication/304168864

عبد الحافظ ، الصاوي. قراءة في تجربة ماليزيا التنموية، مجلة الوعي الإسلامي، عدد 451، على الموقع: http:/www.Kantakji.com/ fiqh/Economies/ec-5.doc

المفوضية السامية لحقوق الإنسان، على الموقع:

https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CERD.aspx